مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 299 (من 27ابريل إلى 4 مى 2019)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة 2

الجلسة الاستشارية العليا، وتأثيراتها على السلام

انتخاب رئيس وأعضاء الجلسة 3

داخل القاعة 4

أسئلة للمناقشة 6

قرار المجلس الاختتامي وتأثيراته على عملية السلام.....7

يوم العمال العالمي، و مئات الاف العمال الأفغاني بانتظارالعمل

تاريخ يوم العمال العالمي 8

العمل والعمال في قوانين أفغانستان 9

مقترحات.....10

المقدمة

رغم المخالفات والمقاطعات بدأت الجلسة الاستشارية العليا للسلام يوم الاثنين الماضي الموافق 29/ أبريل/2019 م واستمر المجلس لخمسة أيام. كان الغرض من المجس الوصول إلى تعريف للسلام وتوضيح لأطره وتقديم توصيات للحكومة حيال السلام. تعتبر الحكومة انعقاد الجلسة فاتحةً لمفاوضات السلام.

الجزء الأول من تحليل الأسبوع الصادر من مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية سلط الضوء على مدى الضرورة لانعقاد المجلس الوطني للسلام ونمطه وأهدافه ونتائجه.

في الجزء الثاني من تحليل الأسبوع تم مناقشة أوضاع العمال والموظفين في أفغانستان. في الحين الذي يحتفل العالم بيوم العمال العالمي كل سنة في الأول من شهر مايو، يوجد في أفغانستان نحو مليونيْ عاطل عن العمل، وفق إحصائيات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وقد وضحت الوزارة في تقريرها بأن هناك قوة عاملة مؤهلة في أفغانستان يبلغ عددها نحو 8.5 مليون نسمة. أبرز عوامل البطالة في البلد هي الحرب والفساد وقلة الموارد والإمكانيات.

لذا يُجيب الجزء الثاني من التحليل على الأسئلة التالية: ما هو وضع البطالة في أفغانستان؟ ما هو الوضع المعيشي لدى المهاجرين الأفغان الذين هاجروا لأسباب اقتصادية؟ وما هو واجب الحكومة تجاه هذا الصدد؟

الجلسة الاستشارية العليا، وتأثيراتها على السلام

رغم الاختلافات والمشادات التي حفل بها المشهد الأفغاني حيال السلام، تم افتتاح الجلسة العليا للسلام يوم الاثنين الماضي بتاريخ 29 أبريل واستمرت لخمسة أيام. كان الغرض من الجلسة هو تحديد أطر السلام والخلوص إلى توصيات حيال السلام للحكومة. عدّتِ الحكومةَ انعقادَ الجلسةِ فاتحةً لمحادثات السلام بين الأفغان، ومن ثم تسعى الحكومة من خلال الجلسة المنعقدة للانخراط في عملية السلام.

لدى الحكومة الأفغانية تعريف معين وأطر محددة للسلام، إلا أن هذا التعريف وهذه الأطر ليست محل اتفاق، وعلاوة على ذلك فإن رؤية الحكومة أوقفتها على أرضية هشة لا تسمح لها بلعب دور بارز في عملية السلام كما أن الحكومة – برؤيتها – تكاد تقف موقف المعارض لعملية السلام. وقد لاقى موقف الحكومة الأفغانية تجاه الصلح انتقاد الرأي العام والأحزاب السياسية والنشطاء المدنيين والرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي وبعض الشخصيات البارزة، كما تم وصف موقف الحكومة من قِبل هؤلاء بالخمول. بالإضافة إلى المذكورين فإن زلمي خليلزاد المبعوث الخاص من الولايات المتحدة الأمريكية حيال السلام الأفغاني انتقد الحكومة عدة مرات كذلك. ولأجل هذه التوبيخات والانتقادات وما حصل للحكومة من عزلة سياسية، شعر غني بضرورة عقد جلسة الشورى الوطنية لتعزيز موقفه.

انتخاب رئيس وأعضاء الجلسة

أعلنت الحكومة أنه ستعقد انتخابات لاختيار أعضاء الجلسة. ضمن المشاركين البالغ عددهم 3200 شخص، يمثل ولاية كابل 1000 مندوب ويُمثل بقيةُ المشاركين الولايات الأخرى. في الولايات تم تشكيل لجان تتضمن رئيس مجلس شورى الولاية ومسؤول شؤون المرأة في الولاية، ورئيس شورى العلماء وآخرون، وتقوم هذه اللجنة بانتخاب الأعضاء المشاركين في المجلس الوطني للسلام.

نشرت الصحافة شكاوى حول عملية انتخاب الأعضاء المذكورين، ونشرت دعاوي تفيد بأن الأعضاء المنتخَبين كانوا إما مسؤولين حكوميين أو مقربين من حاكم الولاية أو من مجلس شورى الولاية.عندما عزمت الحكومة على إعلان انعقاد الجلسة الوطنية للشورى بدأ النزاع منذ ذلك الحين. وسمت الأحزاب السياسية الجلسةَ على أنها دعاية انتخابية لصالح أشرف غني للانتخابات الرئاسية القادمة ومن ثم قاطعوا الجلسة. رغم أن حامد كرزاي وافق على انعقاد الجلسة بدايةً إلا أنه مؤخرا اعتبرها غير ضرورية وشكك في نتائجها، كما وصف قلب الدين حكمتيار رئيس الحزب الإسلامي الجلسة بأنها غير ضرورية وعدّها حجرا معيقا في طريق السلام. والأهم من ذلك موقف عبدالله عبدالله الرئيس التنفيذي للحكومة الذي اشتكى من عدم التشاور معه حيال عقد الجلسة الوطنية حيال السلام وقاطعَ المشاركة فيها.

رغم مقاطعة الشخصيات البارزة إلا أن غني استطاع أن يُقنع القائد الجهادي السابق عبد رب الرسول سياف باستلام قيادة الجلسة، الشخص الذي ما زال يحتل مكانه بين قادة الجهاد والشخصيات السياسية في البلد، كما أنه أستاذ جامعي (بروفيسور) في العلوم الشرعية ويملك مهارات خطابية مؤثرة، وهذه الصفات لا تتوافر في الرئيس غني أو أي من المشاركين في جلسة السلام، لذا كان سياف هو المنقذ لمشروعية جلسة السلام تجاه أزمة مقاطعتها من قبل الأحزاب والشخصيات البارزة.

داخل القاعة

قاعة الجلسة والجلسة نفسها أُعدت على نحو يوصل رسالة بكون الجلسة اجتماعا وطنيا. رغم أن عبدالله عبدالله قاطع الجلسة إلا أن صورته قد عُلقت قرب المنصة. كما أن القناة التلفازية الوطنية انفردت بنشر فعاليات اليوم الأول من الجلسة ولم يُسمح لباقي الوكالات بدخول القاعة والحديث إلى الأعضاء المشاركين. قرر المنظمون للجلسة أن تبقى الأنشطة وأحاديث الأعضاء واللجان خلف الأبواب، رغم أن المفترض هو إتاحة الفرصة للأعضاء بالحديث والتعبير عن آرائهم دون أدنى خوف أو قلق. وبعد اعتراضات الوكالات الإخبارية تم السماح لبعض المراسلين بالدخول إلى القاعة والحديث مع الأعضاء. رغم وجود الصور والشعارات في القاعة إلا أن التغطية الإعلامية الموحدة للجلسة تدل على أن المنظمين أرادوا التحكم في الجلسة بالكامل وأن يُجنبوها وقوع أي أحداث غير مرتقبة.

بالإضافة إلى حصر الجهة الناشرة لأنشطة الجلسة فإن تعيين رئيس المجلس من قبل رئيس الجمهورية وتعيين الهيئة الإدارية للمجلس من قِبل رئيس المجلس يدلان على السعي إلى التحكم في مراحل مجلس الشورى الوطني ومن ثم التحكم في نتائج المجلس.

أسئلة للمناقشة

أعدت الحكومة أسئلة محددة مسبقا ليتم مناقشتها في الجلسة. الأسئلة التي تم طرحها على المشاركين وتم ترتيبها وفق أهميتها ارتكزت حول المواضيع التي أكدت عليها الحكومة خلال الأشهر القليلة الماضية في مفاوضات السلام.

أهم قضية طرحت هي حول كيفية إقناع طالبان بالسلام. لم يكن الغرض هو الإفادة بعدم رغبة طالبان بالسلام وإنما معرفة كيفية دفع طالبان نحو المفاوضات. حتى الآن فإن طالبان رفضت التفاوض مع الحكومة واعتبرت التفاوض معها مُسقطا لمشروعية مناهضتها العسكرية لها. يُصرح تنظيم طالبان بأن مفاوضاته ستتم مع المدنيين والأحزاب السياسية لا مع مسؤولي الحكومة. أما الحكومة فإنها حاولت من خلال الجلسة الوطنية للشورى أن تضغط على طالبان وعلى الولايات المتحدة لأجل البدء بالمفاوضات مع الاعتراف بالحكومة الأفغانية كطرف مفاوض.

اختلفت أجوبة الأعضاء المشاركين حيال الأسئلة المطروحة، وهناك إجابات مشابهة شملت افتتاح مكتب لطالبان في أفغانستان، وتعيين أوقات انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان، ووقف إطلاق النار، وإطلاق سراح السجناء لإعادة جو الثقة بين الحكومة وطالبان.

قضية خروج القوات الأجنبية ليس من صلاحيات الحكومة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وافقت على سحب قواتها في حال كانت الشروط مرضية. إطلاق سراح السجناء خطوة معقولة إلا أنها لن تُجبر طالبان على التفاوض مع الحكومة. فتح مكتب لطالبان في أفغانستان كان مطلبا للحكومة وقد أبدت الحكومة استعدادا له. إلا أن هذا المطلب غير قابل للتنفيذ، كما أن طالبان ليسوا مستعدين للتفاوض حيال السلام تحت مظلة الحكومة الأفغانية.

الموضوع الثاني تمحور حول حفظ القيم. قبل الجلسة أصرت الحكومة على توخي رعاية الدستور في محادثات السلام. وقد لاقى توجه الحكومة انتقادا مبطنا من الولايات المتحدة وانتقادا صريحا من الأحزاب السياسية والشخصيات البارزة الأفغانية. أرادت الحكومة إضفاء المشروعية على موقفها عبر الجلسة الوطنية العليا للسلام التي ساندت بدورها موقف الحكومة. أكد المجلس الوطني للسلام على قيم عديدة أخرى وكان من أبرز ما احتاجت الحكومة إلى التأكيد عليه مواضيع مثل الحفاظ على الدستور، والانتخابات ونظام الحكم.

الموضوع الثالث تعلق بتشكيل فرق التفاوض لمحادثات السلام وهو موضوع شعرت الحكومة بأهميته حيث برزت مخالفات في المرة الأخيرة التي أعلنت فيها الحكومة عن قائمة الأشخاص المعينين للتفاوض مع طالبان في محادثات السلام. سعت الحكومة إلى إيجاد طريقة لحل الموضوع من خلال الجلسة ليتم عرض النتيجة في شكل قرار وطني في المستقبل. وقد توصل أعضاء الجلسة إلى حل مشترك وهو أن تكون القائمة شاملة ومتضمنة للخبراء وبعض الأعضاء المشاركين في المجلس الوطني للسلام، وقد أدلى الرئيس جوابا مناسبا على هذا الطلب.

الموضوع الرابع ارتبط بموقف الحكومة من الدول الدخيلة، وهو موضوع يفوق صلاحية وخبرة المجلس الوطني المنعقد، وقد كان مقترح المجلس حيال هذا الصدد عاما وغير واقعيا بسبب ضحالة فهمهم للأوضاع الحالية.

قرار المجلس الاختتامي وتأثيراته على عملية السلام

بعد خمسة أيام من المشورة أصدر المجلس بيانا اختتاميا مشتملا على 23 فقرة. طالب المجلس بالسلام الدائم وتعيين جدول خروج القوات الأجنبية بعد اتفاق كافة الأطراف الدخيلة في الموضوع حيث أنه لم تتم مناقشته بالتفصيل. كما أكد المجلس على الحفاظ على المنجزات الوطنية والنظام الحالي، وكذلك رعاية الدستور وتعديله عند الحاجة. وصى المجلسُ الحكومة الأفغانية وتنظيم طالبان بالتعامل الإنساني مع السجناء ومبادلة إطلاق سراحهم. كما شدد المجلس على أهمية إيقاف الإشاعات الخاطئة وضرورة الإسراع بإعلان وقف إطلاق النار.

طالب المجلسُ الأحزابَ السياسية والشخصيات البارزة والحكومة ببدء مفاوضات السلام كطرف وطني واحد. كما طالبوا بإعداد قائمة محايدة من الشخصيات الجهادية والشعبية والخبراء والعلماء ليُشاركوا في مفاوضات السلام.

في اختتامية المجلس، أعلن غني عن استعداده لإعلان وقف إطلاق النار، إلا أن هذه الخطوة ستنجح بشرط استجابة طالبان وإيقافهم الحرب من جانبهم أيضا. وقد أعلنت الحكومة إطلاق سراح عدد 175 من سجناء طالبان بسبب ما توصل إليه المجلس ومراعاة لِحرمة شهر رمضان المبارك.

لا شك أن حكومة الوحدة الوطنية قد خرجت عن عزلتها السياسية بعقد هذا المجلس الوطني، وأخذت زمام المبادرة بيدها وأوضحت لطالبان والعالم أن السلام لن يكون متحقق الإمكان دون حكومة الوحدة الوطنية.

اختتم المجلس الوطني حيال السلام في حين عُقد في الأسبوع الماضي جلسة ثلاثية في موسكو جمعت الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا. وقد ورد في البيان الصادر من وزارة الخارجية الروسية أن

خروج القوات المسلحة الأجنبية من أفغانستان يجب أن يحصل بطريقة مسؤولة ومدروسة، وقد صرحوا بأهمية وقف إطلاق النار كأول خطوة في طريق السلام، كما أكدوا بدعمهم لمفاوضات السلام بين الأفغان وبقيادة الأفغان لأجل استقرار الأمن والرخاء في أفغانستان.

كما أن زلمي خليلزاد رحب وثمن هذه الجلسة وصرح بأنها خطوة مهمة لأجل إحلال السلام وأن العالم متفق على ضرورة السلام في أفغانستان. الحكومة الأفغانية بدورها أيضا ثمنت الجلسة المنعقدة في روسيا حيال السلام في أفغانستان.

يوم العمال العالمي، و مئات الاف العمال الأفغاني بانتظارالعمل

يحتفل العالم بيوم العمال الذي يحل كل عام في الأول من شهر مايو، وفي الوقت ذاته فإن الحصول على عمل شريف ومستمر هو غاية أماني العامل الأفغاني.

تم الاحتفال بيوم العمال في وطننا الغالي في حين تصل نسبة المؤهلين للعمل بين السكان نحو 49.66% ، وفي داخل هذه المجموعة فإن نسبة 30.7% من الشباب عاطلون عن العمل. كما أن تقرير الإدارة الوطنية للإحصاء المتعلق بنسبة الفقر في أفغانستان تفيد أن نسبة 51.7% من الشعب الأفغاني يعيشون حالة فقر متعددة الأبعاد، وفي مسحها الاستقصائي الذي أجرته بدعم من معهد ICON العام الماضي أعلنت أن نسبة 54.5% من الشعب الأفغاني يعيشون تحت خط الفقر.

سنناقش في هذه المقالة تاريخ يوم العمال والوضع الحالي للعمل والعمال في أفغانستان.

تاريخ يوم العمال العالمي

يوم العمال العالمي أحد الأيام المُحتفل بها رسميا حول العالم ويرجع تاريخها إلى قبل 133 سنة. في الأول من شهر مايو من عام 1886م خرج العمال الأمريكيون إلى الشوارع في مدينة شيكاغو وكانوا يطالبون بتقليل ساعات عملهم من 14 ساعة إلى 8 ساعات مع مطالبات بتحسين ظروف عملهم، وقد أبدت الشرطة الأمريكية مواجهة شديدة لهذه المظاهرات وقُتل وسجن عدد من المتظاهرين.بعد حادثة شيكاغو بـ 33 سنة وتحديدا على حاشية معاهدة فرساي تم تأسيس منظمة العمل الدولية كإحدى منظمات الأمم المتحدة، ووفق الاتفاقية المنعقدة بين

منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة في عام 1946م تم تحديد حقوق الأيدي البشرية العاملة. قبل ذلك، اقترح مندوب العمال الأمريكي عام 1889م عقد المؤتمر العالمي للعمال في باريس عاصمة فرنسا، مما مهّد لتعيين الأول من شهر مايو يومَ العمال العالمي وصار يُحتفل بهذا اليوم في كافة أنحاء العالم.

أما في أفغانستان حيث هناك القليل من المصانع والقليل من العمال مقارنة بالدول الأخرى فلم تُؤسس منذ القدم مجامع ونقابات العمال على مستوى كبير كما لم يُحتفل بيوم العمال كما هو السائد في بقية الدول. رغم أنه كانت تُعقد محافل رسمية في مثل هذا اليوم في فترة الحكومة الاشتراكية بأفغانستان إلا أن وضع العمال لم يتحسن حينها وتم الزج بعدد كبير من العمال والفلاحين في السجون – كغيرهم من بقية فئات الشعب الأفغاني – أو تم تصفيتهم تحت ذريعة القضاء على الانقلابيين. من الحوادث الجديرة بالذكر في هذا الصدد إضراب عمال مصنع جُلبهار للنسيج عام 1965 م عن الطعام لمدة أربعين يوما وانتهى الإضراب باعتقال قادة العمال، وكذلك مظاهرة العمال عام 1974م في دوار (بلازا – كابل) في الأول من مايو والذي تم باسم ثورة المظلومين على المستبدين. أبرز فترات ظهور أحزاب العمال في أفغانستان كانت بعد شهر ابريل من عام 1978 م حيث أن مفاهيم العمل والعمال ونقابات العمال دبت إلى أدبيات البلد الاجتماعية والسياسية وتبلورت على شكل تكتلات تطالب بحقوق العمال.

العمل والعمال في قوانين أفغانستان

رغم أن قوانين العمل في أفغانستان تضمنت جميع حقوق وامتيازات العمال، إلا أن التدهور الأمني وضعف النمو الاقتصادي وهشاشة الوضع السياسي وسوء إدارة قطاع التوظيف والعمل عواملُ تدفع بالعمال في أفغانستان إلى أن يقبلوا بالانتهاكات القانونية التي تصدر عن المسؤولين في قطاع التوظيف وإلا فليس أمامهم إلا المخاطرة بالهجرة إلى الدول الأخرى عبر الطرق غير الآمنة من أجل الحصول على فرصة عمل.

تفيد المادة رقم 11 من قانون العمل أن " من حق العمال في المجالات الاقتصادية والاجتماعية تأمين حقوقهم الصحية والأمنية وحقوق الإنتاج وتعلم الحِرف وتطوير المهارات العملية والتخصصية والحصول على حقوق التأمين"، في حين أن نسبة 44% من القوة العاملة في أفغانستان يعملون في الزراعة ويجنون دخلهم باستخدام وسائل بدائية مثل المعول والمجرفة. وفي الوقت ذاته تفيد تصريحات وكيل إدارة الإحصاء الوطنية بأن نحو 2.7 مليون طفل مشغولون بالأعمال الشاقة. تفيد المادتان رقم 59 و 64 من قانون العمل بأنه ينبغي دفع أجرة العامل دون تأخير وعلى أساس كم ونوع العمل ورتبة العامل ودون أي نوع من أنواع التمييز، ومع ذلك يوجد عمال في أفغانستان حاصلون على الشهادة الجامعية (البكالوريوس) وأجرتهم اليومية في حدود 150 أفغاني (دولاران) ويعملون في القطاع الخاص، كما أنهم لا يحصلون على رواتبهم المحدودة في الوقت المتفق عليه.

علاوة على هذا فهناك العشرات من العمال يحتشدون في تقاطعات الطرق العامة في العاصمة والمحافظات بأمل العثور على عمل، إلا أن الفرص قد لا تتوفر دائما، وكثيرا ما يرجعون لمنازلهم بأيدي خاوية.

ورد في المادتين رقم 14 و 101 من قانون العمل في أفغانستان أن من اللازم كتابة عقد عمل بين صاحب العمل والعامل، وعلى العامل أن يُنجز العمل المطلوب لقاء أجرة معينة في المدة المطلوبة سواء كانت محدودة أو غير محدودة، كما أن بالإمكان إنهاء العقد في حالة الغياب المستمر لمدة 20 يوما متعاقبا دون أعذار مبيحة، كما يُمكن تبديل العامل أو فسخ العقد وفقد البنود رقم 3 و 4 و 5 من المادة رقم 95 على أن لا يتكرر ذلك أكثر من مرتين في العام. في حين أن الأعمال في القطاع الخاص غالبا ما تفتقد للعقد الخطي، وفي حال وجود العقد فغالبا ما يكون لصالح طرف واحد من المتعاقديْن. وهكذا فإن العامل في أفغانستان يفتقد لأدنى حقوق أمن العمل واستمراره، ومتى ما يرغب صاحب العمل فإنه يستطيع أن يطرد عامله ويستبدل عاملاً آخر به.

حسب تصريحات المسؤولين في قطاع التوظيف فإن حكومة أفغانستان منذ عام 1934م حتى تاريخه وقّعت 19 ميثاقا دوليا حول العمل، ومع ذلك فهناك نحو مليونيْ نسمة عاطلون عن العمل، كما أن هناك عدد كبير من المؤهلين الجدد للعمل يُقدرون بنحو 400 ألف شخص يدخلون سوق العمل كل عام.

مقترحات

- أهم مشكلة في قطاع العمل والعمال هو ارتفاع معدل العطالة وانعدام فرص العمل للشباب، لذا على الحكومة أن تُحدث فرص عمل للمواطنين في مشاريع إنشاء البنى التحتية مثل إنشاء السدود أو إصلاح وتطوير القطاع الزراعي والقطاع الخاص وكذلك التمهيد لاستخراج المعادن المتوفرة في البلد.
- على الحكومة أن تنظم برامج لإرسال العمال إلى الدول الصديقة لتقوية اقتصاد البلد من خلال رواتب العمال التي تدخل في عجلة اقتصاد أفغانستان، وكذلك للتخفيف من حدة العطالة.
- كما على الحكومة أن تهتم بتحسين شروط العمل وحقوق العمال في القطاع الخاص لسد طريق استغلال أصحاب العمل ضعفَ عمالهم.
- إحداث مبادرات لتعليم المهارات والحرف من قبل الحكومة لرفع كفاءة العمال وحثهم على الإبداع في مجالاتهم.
- في الوقت الحاضر لا تحظى القضايا المرتبطة بالعمل والعمال بكبير اهتمام من قبل وسائل الإعلام وخصوصا القنوات التلفازية، لذا من الضروري أن تهتم وسائل الإعلام بقضايا العمال وحصولهم على حقوقهم وأن تعكس أهمية انتقال هذه الحقوق من طور الشعارات والتقنين إلى طور التنفيذ والتطبيق

تواصل معنا:
البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com
الموقع: www.csrskabul.net - www.csrskabul.com
هاتف المكتب: **202564049 (+93) - 784089590 (+93)**
باحث ومسؤول تحليل الأسبوع: **أحمدشاه راشد** **(+93) 784249421** ahmadshahr786@gmail.com